

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١،
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢،
وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ في شأن التأجير التمويلي،
وعلى قانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١،
وعلى قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم ١٠
لسنة ٢٠٠٩،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للمراقبة المالية،
وعلى أحكام لائحة شئون العاملين بالهيئة،

قرر

مادة (١): تشكل لجنة تطوير نظم وقواعد وإجراءات الخدمات المقدمة من الهيئة برئاسة الأستاذ

الدكتور/ زياد بهاء الدين، وعضوية كل من:

- المهندسة/ ماجدة عبد المولى

- المستشار / سامح أبو زيد

- الدكتورة / أمينة العطيفي

- المهندسة/ إيمان زكريا

- الأستاذ/ شريف الجارحي

- المستشار / ياسر الألايلي

ويقوم بأعمال مقرر اللجنة الأستاذة/ سارة العشري.

مادة (٢): تتولى اللجنة النظر في الآتي:

- حصر ومراجعة كل القواعد والنظم الإجرائية المعمول بها من الهيئة فيما يتعلق بأية خدمات
تقدمها أو أية تعاملات مع الجمهور.

- تبسيط الإجراءات الخاصة بخدمات الهيئة وتنقيحها وفقاً للقوانين والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

- وضع الأدلة المكتوبة والإلكترونية لتقديم خدمات الهيئة.

- وضع نظام تحديث القواعد وتعميمها على الإدارات المختصة

مادة (٣): يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الإدارات المختصة تنفيذه.

زياد بهاء الدين
رئيس الهيئة

